محاضرة رقم: 12	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	الجغرافية
اسم المادة باللغة العربية	مشكلات زراعية
اسم المادة باللغة الانكليزية	
المرحلة	ماجستير
السنة الدراسية	2020 -2019
الفصل الدراسي	الثاني
المحاضر	ا.م.د. اسماعيل محمد خليفة
عنوان المحاضرة باللغة العربية	المشاكل الفنيه وتأثيرها على الإنتاج الزراعي
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	
المراجع والمصادر	1-كمال صالح كزكوز, المشكلات الزراعية في منطقة السهل الرسوبي لمحافظة الانبار, مجلة الاداب , ملحق واحد العدد 127 ,2018 2-كاظم عبادي جاسم , الجغرافية الزراعية , دار صفا للنشر , ط1 , 2014 3-نور خليل البرازي ,ابراهيم عبد الجبار المشهداني ,الجغرافية الزراعية , كلية التربية , جامعة بغداد , ط2 , 2000 , ص102

المحتوى المحاضرة...

المشاكل الفنيه وتأثيرها على الإنتاج الزراعي:

تعد المشاكل الفنيه اكثرخطوره من المشاكل الطبيعيه وذلك لان الانسان هو المسؤول الأول في حدوثها ويعمل الفلاحون على مدار السنين في جميع أنحاء العالم على تطوير أساليب الزراعة والأدوات الخاصة بها، وذلك حتى يتمكن الفلاح من الحصول على أكبر إنتاجية ممكنة من المحاصيل الزراعية التي يقوم برعايتها، وتطوير أساليب واليات الزراعة امر مهم، إذ تحتاج بعض أنواع المحاصيل الظروف معينة لكي تنمو بشكل سليم، وتطورت أساليب الزراعة الحديثة في العالم،

وهذه عدة طرق لصنع الفارق في الزراعة الحديثة عالميا، بداية من حراثة الأرض، حيث قام المزارعون باستبدال أدوات الحراثة القديمة، والتي كانت تكلفهم وقت كبير عند القيام بحرث الأرض كما في الصورة (1)

صورة (1)

بالات حديثة مثل التراكتور أو المحراث الزراعي، وهي آلة ساعدت المزارعين في تحسين الأراضي وإنتاجية المحاصيل، إذ تقوم بتقليب التربة بشكل جيد وهذا ما يعمل على تهوية الأرض والمساعدة في التخلص من الآفات والأعشاب الضارة كما في الصورة (2)

صورة رقم (2)

. استخدام المزارعون لأسمدة في الزراعة، واستخدم المزارعون أسمدة عضوية وأخرى كيميائية، وذلك لزيادة إنتاجية الأرض

وتحسين المحاصيل الزراعية، وتعتبر الأسمدة النيتروجينية هي أشهر الأسمدة المستخدمة في الزراعة الحديثة عالميا، وكما استعان المزارعون بعدد من المعادن المفيدة للزراعة كالكلسيوم او البوتاس والفوسفات، بالإضافة إلى الحديد، وجميع هذه العناصر تعمل على زيادة خصوبة التربة، وتزيد من مقاومة المحاصيل للآفات كما في الصورة رقم (3) الاعتماد على الآلات والماكينات الحديثة في الزراعة، واستخدام الماكينات الزراعية يلعب دورا مهما في زيادة إنتاج المحاصيل وكذلك توفير وقت ومجهود عظيم قد يقع على كتف المزارع، ومن أشهر الماكينات المستخدمة في الزراعة

ماكينة الحصاد، وهي ماكينة تفصل النبات عن البذور، وتقوم بذلك بدقة وسرعة ممتازة، ويتم استخدامها في حصاد جميع الحبوب، وكما يوجد أيضا آلات مختلفة تقوم بجمع الثمار من الأشجار وذلك بسرعة كبيرة.كما في الصورة رقم (4)

صورة (3)

صورة رقم (4)

كما ان طرق الري القديمة كانت تستهلاك وقت اوكميات مياه كبيرة جدا ولكن في العصر الحديث بدا العالم في الاعتماد على أساليب جديدة في الري، كالري بالتنقيط والري بالرشاشات، ويتم ري النباتات الآن بافضل الطرق الممكنة بالأدوات المناسبة كما في الصورة (5). استخدام البيوت البلاستيكية، قديما كان يتم إنتاج ثمار معينة في فصول خاصة وذلك الظروف المناخ التي يحتاجها النبات، ومع التقدم، اكتشف الإنسان طرقا جديدة من أهمها البيوت البلاستيكية، والتي تمكنه من زراعة محاصيل مختلفة في غير الفصل المناسب لزراعتها ، واصبحت الأسواق الأن مليئة بالثمار المختلفة فلم يعد انتاجها متوقف على فصل معين من السنةكم في الصورة (6). إدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، استخدام تقنيات التكنولوجيا في الزراعة عمل بشكل ملحوظ على تحسين جودة المحاصيل من الخضروات والفواكه، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على زراعة النباتات والبذور المهجنة، وساعدت هذه البذور في زيادة الإنتاج والحصول على منتجات افضل وأكبر حجما وليس بها أي شوائب ضارة.

صورة (5)

صورة (6)

من أهم المشاكل الفنية:

1- ضعف المكننه الزراعية واستعمالاتها وهي ناجمه عن أمور عدة أهمها مشكلة الملكية والحيازة الزراعية، إذ ان تعقيد التركيب الحيازي اللاراضي الزراعية وتفتيت الملكية الزراعية الى وحدات انتاجية صغيرة ومبعثرة لا يساعدعلي استخدام المكنة الزراعية، مما يتسبب الضياع في الوقت والضياع في المحصول بسبب عدم قدرة الماكنة من حصاده فأغلب المساحات الزراعية صغيرة، وواقعه اضمن البساتين وكذلك انتشار القنوات المائية بينما يعيق حركة الساحبة في جميع اجزاء الحقل بما يتسبب بزيادة ساعات العمل وارتفاع أجور استعمالها التي لا يمكن لجميع المزارعين اتحملها وان هذا الاستهلاك الكبير وقلة خبرة المزارع بادارة الإلة والحفاظ عليها وقلة اجراء الصيانة لها جعلها عرضة للتلف وكثرة العطلات والتقليل من عمر الالة. ومن مشكلات ضعف استعمال المكننة الزراعيه هي ضعف القدرة الشرائية لغالبية الفلاحين، وفي أحيان كثيرة * الايملك مبالغ تأجير هذه المكائن فيضطر الى الاتفاق مع صاحب الماكنة على اعطائه نسبة امن الأرباح في نهاية الموسم الزراعي، كذلك يزيد عدم توفر شبكة كافية من الطرق من الصعوبة الوصول الى الأراضي الزراعية الا ان بعض المكائن الزراعية مثل الحاصدات تحتاج الى طرق جيدة وليس ترابية للتنقل ما بين الأراضي الزراعية

2- طرق أستعمال السماد الحيواني العضوي

يعمد المزارع العراقي بزيادة استعمال السماد الكيمياوي سعيه نحو زيادة النمو وزيارة الانتاج في الاعتقاد أن اضافة الأسمدة بكميات أكبر يزيد من سرعة نمو المحصول في حين أن الزيادة باضافة الأسمدة الكيمياوية تسبب قلة الأوكسجين من خلال نمو النباتات ونمو النباتات الطبيعية (الأدغال في قنوات الري و من ثم تعيق من جريان المياه، فضلا عن التأثير السلبي على التربة فيما يخص بزيادة نسبة الأملاح من خلال الأسمدة الكيمياوية بينما يعد السماد الحيواني مهم جدا الزراعة فهو يحتوي على العناصر المعدنية الكبيرة مثل الكالسيوم، والفسفور، والحديد، والبوتاسيوم، والمغنيسيوم، والصوديوم، والكلور)، و العناصرالمعدنية اللازمة لنمو النبات وتحسين خواص التربة وزيادة نشاط الأحياء الدقيقة و تحليل المواد العضوية وانطلاق غاز ال c02 و الطاقة، وتميز روث اغنام والماعز بغناه في المادة العضوية والمعدنية وارتفاع نسبة النتروجين ويليه روث الأبقار. وعلى الرغم من اهمية السماد العضوي الا انه لا يستخدم في الأراضي الزراعية الأعلى نطاق ضيق بسبب تفضيل استعماله كوقود

3-ضعف أساليب الإنتاج

من خلال ما نشاهده في الاسواق من بضائع مستوردة أن المنتجات توضب في علب وصناديق مرتبة ويفصل بينها عازل رطوبة مثل اوراق الكارتون المقوى و اوراق النباتات كمافي بعض علب الفواكه المستوردة، والحالة معكوسة عندما نجد أن البضائع العراقية قد تم جمعها با اكياس بلاستيكية مع وجود بعض من المحاصيل قد اصابها التلف مع المحاصيل الجيدة والطازجة. فضلا عن أن المحاصيل تجمع مع احتوائها على الأتربة والأطيان، وبهذا ينعكس على الطلب المنتجات العراقية فيتراجع الطلب مقارنة بالبضائع المستوردة

4-الوضع الأمني وتأثيراته السلبية على القطاع الزراعي

شهدت المنطقة وضعا أمنيا متأزما من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٩ وان عدم الاستقرارالأمني يقضي على جميع الرغبات الهادفة إلى إقامة مشاريع التنمية التي تتطلب توفيرأجواء و بيئة مناسبة لتحقيق هذه التنمية وبذلك ينبغي على الدولة توفير جميع قدراتها وامكانياتها في تحقيق الغايات الأمنية الممكنه أ تمام المشاريع والاهداف المخططة, ويؤثرالأمن في تهديد الأنشطة الاقتصادية التي تدر بالفائدة والربح والرخاء على السكان ومن ثم تهديد الرفاهية الاقتصادية وعدم ضمان توظيف الموارد الطبيعية سبيلا لدعم النهوض التنموي الزراعي ، لأن النشاط الاقتصادي يرتبط بالجانب الأمني والسياسي للدولة وقراراتها التي تحاول أيجاد امن مستتب في الدولة كي توفر مجال حر امن بعيد عن التشتت والتقب والتخوف من التوجه نحو إقامة مشروع معين

٥- قلة رؤوس الأموال للمزارعين :

ان اغلب المزارعين لا يخططون لعملهم الزراعي بشكل علمي اقتصادي فهم لا يوفرون مالا للمواسم الزراعية القادمة لمجابهة أي ظروف طارئة معاكسة للإنتاج الزراعي مثل قلة الأمطار وانقطاعها وتعرض المحصول الى الجفاف او الآفات الزراعية او عدم استلام المردود المالي او تأخره، فضلا عن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي و قلة الدعم الحكومي للزراعة فهو احد اسباب تراجع القطاع الزراعي في العراق ، إن هذه المشكلة تؤثر في الانتاج الزراعي لاسيما صغار الفلاحين نظرا لقلة مواردهم و محدوديتها فضلا عن موسمية الانتاج وتأخر المردود المادي الذي يحتاجه الفلاح لدفع أجور الخدمات الزراعية، وهذا الموضوع يزداد حدة من خلال سياسة اغراق السوق بالبضائع المستوردة.

الحلول التي يجب اتخاذها لحد من المشاكل الفنية

1- اتباع اسلوب الدورات الزراعية

نقصد بالدورات الزراعية تعافي زراعة المحاصيل المختلفة في الأرض نفسها خلال مدة معينة وتعد هذه الطريقة من الطرائق القديمة وذات الفائدة الكبيرة في عملية استصلاح التربية والمحافظة على عناصرها الغذائية لغرض الحد من ملح التربة وتصحرها، وذلك لما تتميز بها من خصائص تكون ذات فائدة كبيرة على السرية، إن نحافظ على رطوبة التربة وذلك من خلال اطالة مدة الغطاء النباتي الى جانب زيادة المخلفات النباتية التي تحافظ على رطوبة التربة و كذلك أستغلال الأرض الزراعية لمدة أطول، ومن ثم يضمن ذلك الابتعاد عن التبوير والتنوع في المحاصيل الزراعية يقلل من المشكلات الناتجة من الآفات الزراعية، فضلا عن زيادة انتاجية المحصول في وحدة الأرض.

2-التوسع في استعمال المكننة الزراعية

من أهم وسائل الانتقال من الزراعة التقليدية والمتخلفة لمحو الزراعة الحديثة هو التوسع في استخدام تقنية المكائن والالات الزراعية، سواء كانت هذه التقنية على شكل الات خاصة بحراثة الأرض وتهيئتها للزراعة أو المستخدمة لري المحصول أو لعملية الحصاد وجني المحصول. مما يتطلب قيام الدولة بتوفير ما يلزم من آلات ومعدات للمزارعين أو حتى تأجيرها بأسعار رمزية، بدلا من أن يقوم المزارع بنفسه بشرائها أو تأجيرها ، حتى يخفف عنه ذلك تكاليف الإنتاج ومن ثم تشجيعه على الاستمرار والتوسع في زراعة أرضه. وهذا ما أثبته العديد من الدراسات وتجارب الدول خاصة المتقدمة في مجال استخدام الآلة الزراعية ، من رفع مستوى الإنتاجية والتقليل من تكاليف الإنتاج واختصار الوقت و غير ذلك. والى اجانب ذلك يتطلب فتح ورش لصيانة وتصليح المعدات الزراعية مدعومة للمزارعين .) وتجدر الاشارة الا ان استعمال المكننة الزراعية يحد من آثار نقص العمال، ويطور من

اساليب المعيشة داخل المجتمع الريفي، وتغيير اتجاه المزارعين نحو قيمة الوقت في الحياة الزراعية، وتغيير نظرة المزارع إلى الأبناء من كونهم قوة عمل مما قد يؤدي إلى تنظيم الأسرة، وتحرير المراة والاطفال وصغار السن عن العمل الزراعي الشاق نتيجة لقصر الوقت المطلوب الأداء العمليات الزراعية بواسطة الماكنة الزراعية ومن ثم توجههم نحو المدارس وتقليل تسريب التلاميذ أو تركهم لمقاعد الدراسة.

٣، زيادة الدعم الحكومي للمزارعين، واصلاح سياسة الاستيراد السلع الزراعية توفير الكهرباء ، او الوقود الكافي للمضخات والمكائن الزراعية، وزيادة حجم القروض المالية الزراعية، والتأكد من صرفها على الأراضي الزراعية ومعاقبة من يستثمر تلك القروض في غير الزراعة، والاستمرار في التعاقد مع وزارة الصناعة لتزويد وزارة الزراعة بالأسمدة المطلوبة واستعمال الأسمدة المنتجة محلية على أن لا تكون وزارة الصناعة هي المصدر الوحيد للأسمدة المستعملة لغرض استيراد

النقص من الأسمدة الكيمياوية التي تعجز الصناعة المحلية عن توفيرها من خارج البلد واعد اسعارها واسعار البذور المحملة والمبيدات لمكافحة الأمراض والآفات الزراعية، من أجل تحقيق مستويات أعلى في الغلة الزراعية لمختلف المحاصيل. أما فيما يخص استيراد المنتجات الزراعية فالحل هو غلق باب الاستيراد للمنتجات الزراعية التي تزرع داخل العراق وتكفي لسد حاجة البلد، ووضع قيود كمركية لبعض المنتجات والمحاصيل التي تزرع بالعراق ولا تسد الحاجة بشكل كامل كي لا

تنافس المحاصيل الزراعية العراقية، ورفع القيود الكمركية او وضع قيود. كمركية بسيطة على المحاصيل غير الموجودة مثل الموز وغيرها من الفواكه، وبهذا يتوجب شراء كافة المحاصيل والمنتجات الزراعية العراقية بأسعار جيدة وبآلية تسويق يتولاها القطاعان الحكومي والخاص تضمن منع مضاربات الأسعار بالسلع الزراعية. ومن الجدير بالذكر أن سياسة الاكتفاء الذاتي وتنميتها لا تعني المقاطعة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بل تنمية الإمكانات المتاحة إذ توجد أحتياطات انتاجية من الممكن تعبئتها في الدول المعنية. كما أن الأمن الغذائي يعني أن يكون الإنتاج القومي متاحا أكثر من التمويل الخارجي، أي عدم الاستغناء عن التبادل او الاستيراد. ولكن من المهم هنا أن نختار بلدان الاستيراد بدقة وعناية بحيث نتجنب قدر الامكان حدوث أي خلل ينعكس على وضع الاستيراد، وعليه ينبغي مراعاة العلاقات والروابط الاقليمية والسياسات وكذلك قدرة البلد. المصدر في الاستمرار على التصدير وبعقود طويلة الأمد، ولضمان استمرارية الاستيراد دون ضغوط سياسية وكذلك العمل على تنويع مصادر الاستيراد. واخيرا ينبغي أن تكون سياسة

الاستيراد وقتية وتحل محلها الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الأساسية، لاسيما اذا ما علمنا أن سياسة الإستيراد اصبحت تخضع لضغوط سياسيه .

المصادر

1- كمال صالح كزكوز, المشكلات الزراعية في منطقة السهل الرسوبي لمحافظة الانبار, مجلة الاداب , ملحق واحد العدد 127 ,2018
2- كاظم عبادي جاسم , الجغرافية الزراعية , دار صفا للنشر , ط1 , 2014
3- نور خليل البرازي ,ابراهيم عبد الجبار المشهداني ,الجغرافية الزراعية , كلية التربية , جامعة بغداد , ط2 , 2000 , ص102
4- سعدون خلف ظاهر، مشكلات الانتاج الزراعي في محافظه الانبار، رسالة ماجستير، جامعة الانبار كلية التربية للعلوم الانسانية، 2005